المجلس الوطني القادم: مواقف ومهمات

- الموقف من التسوية هو الاساس في تركيب ونتائج المجلس الوطني القادم
- الحاجة الملحة لجبهة وطنية متحدة تفرض وجود برنامج وطني خارج اطار التسوية

استأثرت الدعوة الى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني باهتمام واسع من قبل المنظمات والجماهير الفلسطينية . واثارت الدعوة تساؤلات عديدة حول الهدف من هذه الدعوة والنتائج التي يمكن ان يخرج بها المجلس الوطني على ضوء الحرب الاهلية في لبنان والتطورات الاخيرة المتعلقة بالجانب الفلسطيني في مسيرة التسوية السياسية في المنطقة .

□□□

لم يبلغ حتى الان اعضاء المجلس الوطني بالدعوة الى الاجتماع في القاهرة في منتصف كانون الاول (ديسمبر) القادم ، رغم ان خبر الاجتماع اعلن قبل اسبوعين على الاقل ، اثر اجتماع عقده في القاهرة بعض اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . وكان من المقرر ان يدعى المجلس المركزي الى الانعقاد بدوره تمهيدا لعقد الدورة القادمة من المجلس الوطني .

وليس موعد الاجتماع هو النقطة الوحيدة التي لم تعلن رسميا بعد ، فهناك الجانب المتعلق بجدول الاعمال وتركيبة المجلس الوطني ومشروع المواقف والبرامج السياسية التي ستصدر عنه ، وكذلك شكل ولون القيادة الجديدة لمنظمة التحرير التي سينتخبها .

■■ مجلس جديد ؟

ويزيد في اهتمام الجماهير الفلسطينية ان المجلس الوطني والمجلس المركزي قد غابا طيلة الفترة الماضية عن الاحداث ، وحلت « القيادة المركزية » للمقاومة الفلسطينيه التي تضم ممثلين عن جميع الفصائل محل اللجنة التنفيذية القائمة حاليا وذلك في اتخاذ القرارات وادارة شؤون المعركة في لبنان ، خصوصا وان اللجنة التنفيذية لا تمثل جميع الفصائل الفلسطينية المقاتلة ، والمعروف ان عدد المجلس الوطني كانت انتهت في الدورة الاخيرة ، الا ان المجلس نفسه لم يحل . فقد اتفق في نهاية الدورة المذكورة على ان يبقى المجلس الوطني قائما الى حين تشكيل مجلس جديد .

واصطدمت محاولات التشكيل هذه بتضارب الاراء وكان من الواضح ان الخلاف في المواقف السياسية لجهة التسوية في المنطقة قد عكست نفسها على جهود اللجنة التحضيرية لتشكيل المجلس الوطني . اذ ظهرت صيغتان : الاولى تدعو الى مجلس موسع يحتل « المستقلون » اكثرية مقاعده ، والثانية تدعو لاكثرية في ايدي التنظيمات الفلسطينية المسلحة التي تتحمل مباشرة وفعلا مسؤولية القرار والمصير بالنسبة للعمل الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة . في حين ان اكثرية من المستقلين تحمل مخاطر ان يصبح الثوار الفلسطينيون في ايدي العناصر الخاضعة لنفوذ الانظمة العربية او التي ترتبط مصالحها بها ...

ولم يعلن رسميا حتى الان اذا كان المجلس الوطني القائم هو الذي سيجتمع في الشهر القادم ، اما ان « مجلسا » جديدا سيجري تشكيله .

ولكن يبدو ان طريقة تشكيل المجلس الجديد ستطرح ان لم يكن الان ، فربما خلال او بعد انتهاء دورته القادمة .

وقد برز في هذا الصدد وجهة نظر سورية محددة ، ستكتسب على ضوء ميزان القوى الراهن في الساحة اللبنانية وعلى ضوء قرارات الرياض ثقلا جديدا . وتقول المعلومات ان دمشق تريد ان يأتي تشكيل المجلس الجديد انعكاسا للتوزع السكاني الفلسطيني ، بمعنى نسف الاساس الراهن لطبيعة المجلس والقائمة على تمثيل المنظمات المقاتلة والمنظمات الشعبية (الاتحادات والنقابات) ، كما يعني ذلك ان يتحكم كل نظام عربي بطبيعة ممثلي الفلسطينيين الذين يقيمون على ارضه .

وغني عن القول ان التحكم بتركيبة المجلس الوطني تعني التحكم فيما بعد بتركيبة المجلس المركزي واللجنة التنفيذية .

■■ اتفاق وخلاف

رغم ذلك تبقى القضية الاساسية هي ماذا سيبحث المجلس الوطني في دورته القادمة ؟

تتفق الاراء منذ الان على انه سيكون على المجلس انجاز ثلاث نقاط رئيسية :

- تقييم المرحلة السابقة منذ انعقاد الدورة الاخيرة والتي تخللتها الحرب اللبنانية وتطورات هامة على صعيد التسوية السياسية في المنطقة .
- وضع برنامج جديد يتناسب والمرحلة الجديدة .
- انتخاب قيادة جديدة تنفذ هذا البرنامج .

ويبدو منذ الان ان الرأي متفق على ان المقاومة الفلسطينية تجتاز مرحلة بالغة الدقة . فانها تواجه اخطارا عبر عنها احد قادة م.ت.ف بقوله « علينا ان نتخطى مرة اخرى امام العاصفة » ! والكل يتفق على ان هناك « مؤامرة كبيرة » . واعلنت جميع الفصائل معارضتها او تحفظها على قرارات الرياض . وكان اخر تصريح للاخ ابو اياد الى صحيفة تونسية معبرا عن ذلك حين قال : « اني على يقين ان المؤامرة ضد المقاومة الفلسطينية ستستمر . وان قرارات الرياض والقاهرة لم تقدم الى الثورة الفلسطينية اي جديد » .

الا ان هذا الاجماع على اعتبار الثورة في خطر قد لا ينعكس بوضوح وصراحه في خطب وقرارات المجلس الوطني الموجهه الى قواعد الثورة ومقاتليها والجماهير الفلسطينيه في كل مكان . فقد تجري محاولة للتخلص من الاحراج الذي تسببه عادة الصراحه التامه وقول الحقيقة تجاه الانظمة العربية وحول دورها من على ارضها . وذلك من خلال تضخيم الانجازات التي تحققت او الاكتفاء بالحديث عن الجانب الايجابي الذي تمثل في لبنان بالقتال المؤحد لكل الفصائل في خندق واحد في وجه العدو المشترك .

ويبدو ان الحديث عن ضرورة « الانحناء امام العاصفة حتى تمر »، سيضع المجلس الوطني امام احتمال الخروج بتقييم وقرارات تعتبر استمرارا لخط برنامج « النقاط العشر » الذي اقر في الدورة السابقة ، واعتبر في حينه خطوة نحو الخروج من ارضيه ميثاق منظمة التحرير الى ارضيه السياسه التراجعيه للانظمه الرجعية العربيه التي تسعى نحو انهاء حالة الحرب مع اسرائيل ..

من هنا من المحتمل ان يربط البعض تقييمه للمرحلة السابقة بما يريد ان يصل اليه من برامج للمرحلة المقبلة .

ومهما يكن ، فان الوضع الذي وصلت اليه الثورة الفلسطينية بسبب الحصار ومحاولات الهيمنة الرجعية العربية بقصد الاجهاض ، اصبح يتطلب وقفة جريئة وصريحة بين القيادات وبين الشعب الفلسطيني لرسم حقيقة ما يجري ووصف المؤامرة باسمها وكشف ادواتها ، ومن ثم لرسم الطريق الثوري الوحيد المفتوح امامها رغم كل الصعوبات التي تعترضه .

كل جماهيرنا الفلسطينيه اصبحت تعرف ماذا تعني التسوية السياسيه بالنسبه للنضال الوطني الفلسطيني من تحريف واجهاض وربما تصفية . وقد ابدت هذه الجماهير في كل منطقه تواجدت فيها استعدادها المستمر للعطاء ودعم الثورة طالما ان الهدف هو الحفاظ على البندقية وتحرير كل فلسطين . وجماهيرنا تعاني في كل موقع تعيش فيه ، وخصوصا في الوطن المحتل وتظهر وعيا ينمو باستطراد كلما نما خطر التصفية المباشرة على الثورة في الخارج ، وكلما زاد ايضا خطر تجزئة القضيه او السير بها في اتجاه الاستسلام الرجعي العربي ..

■■ الموقف من التسوية

لذلك فان الموقف من التسويه السياسيه في المنطقه واقتراحاتها المحددة بالنسبه للجانب الفلسطيني ، سيكون محور الاهتمام في مناقشات المجلس الوطني وتركيبته وقراراته وهيئاته الجديدة، وتشكل هذه النقطه والاتفاق على موقف موحد منها محطه الانطلاق نحو بناء وتحديد وتصعيد عمل وبرنامج كفاح لهذه الثورة مشدد حتى تستطيع الاستمرار وتضمن الدعم المؤحد لها والتفاف كل الجماهير الفلسطينيه حولها فيتوفر لها بذلك شرط اساسي من شروط الانتصار .

ان المقاومه تستطيع ان تنظر باعتزاز ، دون شك ، الى تجربتها في حقل العلاقات بين الفصائل ، واستمرار سياسه التعايش رغم الخلافات السياسيه والازمات الحادة احيانا ، والابتعاد عن سياسة التصفيات المتبادله التي عاشتها ثورات عديدة . وكذلك فان تجربة المقاومة في مواجهه المراحل الدقيقه والخطر العسكري الداهم قد دلت على انها تقف عندما في صف واحد وتقاتل من خندق واحد مما يشكل لها حمايه مباشرة ساعدتها على اجتياز اكثر من مرة خطر التصفية .

ويزيد من اهمية هذين الجانبين ان المقاومه لم تستطع حتى الان بناء وحدة وطنيه على اسس علميه ثوريه ، تؤدي الى قيام الجبهه الوطنيه المتحدة . ففي غياب الجبهه الوطنيه يكون خطر التصفيات المتبادله اقوى واحتمال ترك العدو يستفرد بهذا التنظيم او ذاك أعلى .

ولكن التجربة اثبتت ان المقاومه تكون اقوى كلما اتحدت مواقفها السياسيه . فقد شهدت مرحله ما قبل حرب تشرين اشهرا من التعاون المثمر والفعال بين الفصائل ، مبنيا على اساس الاتفاق في التحليل السياسي ، من هنا ونظرا لان الانظمه العربيه المشاركة في التسوية قد قطعت شوطا هاما مع الولايات المتحدة واسرائيل في التحضير للمرحلة القادمه من الجهود الراميه الى انهاء حاله الحرب مع اسرائيل وعلى ضوء نتائج مؤتمر الرياض الذي حاول ان يثبت نتائج نهائية للحرب اللبنانيه تنتقل فيها المقاومه الى حضن الانظمة الرجعية وهيمنتها ووصايتها السياسيه ، لتشارك معها في صنع المرحلة الاستسلامية القادمة ، على ضوء كل ذلك ، يصبح من الضروري ان يكون الموقف السياسي الموحد تجاه مشاريع التسوية في المنطقة هو الشرط الحاسم لبناء الجبهة الوطنية التي اصبحت ضرورة ملحة ومطلبا اساسيا لدخول المرحلة القادمة واجتيازها بنجاح .

وحتى ينعقد المجلس الوطني ، لا بد من بذل جهود مكثفة تبحث في المرحلة الراهنة وتعيد تقييم الامور على اسس واضحة وتناقش سبل الوصول الى موقف سياسي موحد ،فاذا نجحت الجهود في صياغة برنامج جديد يحافظ على استقلاليه المقاومه ويبعدها عن خطر الهيمنة الرجعية ويخرجها من دائرة مشروع التسويه الاستسلاميه فان ذلك سيكون تتويجا لهذه المرحله من النضال الوطني الفلسطيني تستمد منه الثورة زخما جديدا ، يوحد صفوفها التي فرقتها المواقف المتعارضه تجاه التسويـــة .

اما اذا لم يكن من الممكن الخروج بموقف واحد وواضح تجاه التسوية الاستسلامية فلن يكون امام المقاومه سوى محاولة الاستمرار في النهج الذي سارت عليه حتى الان في غياب جبهة وطنيه متحدة ، فتقاتل في خندق واحد ضد الخطر الداهم وتحافظ على اعلى مستوى ممكن من العلاقات يسمح به التعارض في المواقف السياسية وتعرجات المرحلة المقبله وتناقضات قوى التسويه فيما بينها .

وانتظارا لمرحله جديدة يبقى من حق الجماهير ان تضطلع على الحقيقه وعلى تطورات الامور ، فالثورة ثورتها ، وهي التي تصنعها وتضحي من اجلها ، لذا يبقى من حقها ان تقول رأيها في القضايا المطروحة ، وهي ستفعل ذلك حتما .

■■